

التكليف الخامس

الباحث: حسان صلاح جمبي
242002299

دراسات نقدية



عنوان البحث: التنظيم
القانوني لعضوية مجلس
الشورى وترخيص المحاماة
ومدى الجمع بينهما في النظام
السعودي .

تكليف

5

عنوان البحث : التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وترخيص
المحاماة ومدى الجمع بينهما في النظام السعودي .



معلومات عن الباحث:
د. محمود حمدي أحمد عبدالواحد مرعي

، وكذا حظره للجمع بين المحاماة وأي عمل حكومي أو خاص
وسكوته عن بيان طبيعة عضوية مجلس الشورى ، ومدى
انطباق وصف الموظف العام عليها واختلاف وجهات النظر
القانونية حول ذلك مما جعلها فكرة جديدة بالدراسة.
وتتحدد إشكالية البحث في عدم كفاية النصوص النظامية
الخاصة ببيان طبيعة عضوية مجلس الشورى، وعدم وضوحها
أحيانا.

وقد قسم البحث إلى مبحثين ، خصص المبحث الأول: لبيان
التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وترخيص المحاماة في
النظام السعودي ، والمبحث الثاني: لمدى إمكانية الجمع بينهما.
وانتهى البحث إلى عدة نتائج ، أهمها: أن المنظم قد وضع من
الضوابط والواجبات ما يلزم أعضاء مجلس الشورى بالتفرغ
للعضوية، كما انتهى إلى أن أعضاء مجلس الشورى ليسوا
موظفين عموميين.

وأوصى الباحث المنظم السعودي بتعديل المادة التاسعة
من نظام مجلس الشورى .



ملخص

#

تحدث الباحث عن التالي:

يتناول هذا البحث بيان التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى
وترخيص المحاماة ومدى إمكانية الجمع بينهما في النظام
السعودي سواء لمن عين عضوا في مجلس الشورى وهو
يمارس المحاماة بموجب ترخيص ممنوح له من الجهة
المختصة، أو من عين بالمجلس ويرغب في الحصول على
ترخيص المحاماة بعد التعيين وتظهر أهمية هذا البحث في أنه
يتناول هذا الموضوع في ضوء حظر المنظم الجمع بين عضوية
مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية ، أو إدارة أي شركة،

أهمية الدراسة

#

حدد الباحث ضمن بحثه أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية (النظرية): في أنه يتناول هذا الموضوع في ضوء حظر المنظم بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، وكذا حظره للجمع بين المحاماة وأي عمل حكومي أو خاص، وسكوت المنظم عن بيان طبيعة عضوية مجلس الشورى، ومدى انطباق وصف الموظف العام عليها واختلاف وجهات النظر القانونية حول ذلك، فضلا عن عدم سبق تناول الموضوع للبحث ، مما جعلها فكرة جديدة بالدراسة .

2- الأهمية العملية (التطبيقية) : في أنه يحوي بين جنباته جل الأحكام الخاصة بالتنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وكذا ترخيص المحاماة في النظام السعودي، وعرض وجهات النظر حول مدى جواز الجمع بينهما في ضوء الأحكام النظامية المعروضة، وهو ما يسهل على ذوي الشأن معرفة هذه الأحكام والآراء لاتخاذ ما يلزم حيال ذلك .

#

نقد الورقة البحثية من حيث أهمية الدراسة

من خلال ما تم دراسته في مادة الدراسات النقدية نجد ان:
أولاً: إشارة الباحث ان موضوع البحث لم يسبق ان بُحث سابقاً ومن هنا تبرز أهميته من الناحية العلمية ، ويمكن أن يكون نواة لعدة بحوث علمية متعلقة بإمكانية الجمع بين المحاماة والمهن او التجارة ونحوها.

ثانياً: إمكانية تطبيق ما اقترحه الباحث من الناحية العملية وهي تعديل المادة التاسعة لنظام الشورى لتصبح (لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى و أي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، أو ممارسة أي مهنة إلا إذا رأى الملك غير ذلك، وإن رغب العضو في ممارسة مهنة أو الحصول على ترخيصها فعليه أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك، ليقرر ما يراه)..

ثالثاً: من ناحية أخرى في حال تعديل المواد النظامية من قبل المنظم لتكون واضحة تنتهي مشكلة البحث وأهميته.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

